

محاضرات في مقياس الصناعة المصرفية الإسلامية

د. فتنى مايا

سادسا- دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

1- الأزمة المالية العالمية: الأسباب والتداعيات

تصاعدت أزمة الائتمان في النصف الثاني من 2008 الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار الكبير لبنك "ليمان براذرز" - رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن السنتين الأخيرتين قبل الأزمة قد كشفتا الستار عن جانب ضعف أصابت الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هذه الأزمة لم تبدأ في الظهور بقوة إلا في منتصف شهر سبتمبر 2008 وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة حيث تعددت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي 2.3 تريليون دولار، وامتدت العدوى إلى باقي دول العالم بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد للأسوق المالية. وأثر ذلك سلبا في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق.

1-1- اسبابها:

انعكست هذه الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس بعض البنوك الأمريكية الكبرى وإنهيار بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين(وفي أواخر شهر سبتمبر عام 2008 أوشكت شركة إيه آي جي A.I.G الأمريكية للتأمين على الإفلاس وهي أكبر شركة تأمين في العالم وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها وثائق التأمين)، وكذلك عدد من البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي أوروبا واليابان. وتبع ذلك إنهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسائرها وفقاً لبعض التقديرات أكثر من 25 تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها.

ويمكن تلخيص أسباب هذه الأزمة في النقاط التالية:

أ. ضعف الرقابة على المؤسسات المالية: نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط المصرفية. ومن الأمثلة التي أعلنت أن مديرا تنفيذيا لإحدى الشركات الأمريكية صرفت له مكافآت بلغت قيمتها 350 مليون دولار على مدى عشر سنوات.

ب. تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض: شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الاستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 68% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الاستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

أ. التوسع الائتماني في الولايات المتحدة على مدى سنوات عديدة سابقة خاصة في مجال التمويل العقاري وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح هذا الائتمان، وذلك استنادا إلى قوة الدولار كعملة رئيسية للتسويات الدولية خاصة بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب، وبالتالي تدفق الفوائض العالمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في سوق المال، مما أحدث سيولة فائقة لدى الجهاز المالي الأمريكي وارتفاعا غير مسبوق في أسعار الأسهم والسنادات، وبالتالي انخفضا كبيرا في سعر الفائدة ومعدل الأدخار بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على مدخلات الدول ذات الفائض أكثر منها المدخلات المحلية . وقد ساعد انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة حجم الاستثمار العقاري بشكل ضخم وبشروط ميسرة من حيث سعر الفائدة أو أجل القرض الذي يصل إلى 30 عاما أو أكثر مع منح المقترضين شروطاً ميسرة للغاية خاصة في السنوات الأولى من الاقتراض .

ب. القروض العقارية الرديئة: شهدت الفترة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسيع شركات التمويل العقاري بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار دون دراسة للتأكد من مقدرة المشتري على السداد. فقد ارتفعت القروض العقارية في الولايات المتحدة من حوالي 680 مليار دولار سنة 1974 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار سنة 2008. وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط،

وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متتسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري.

ج. توريق هذه المديونية العقارية: فمع استمرار الوضع السابق على مدى سنوات عديدة شجع ذلك البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية على التوريق في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي بحيث دخلت في المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا في الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، استناداً إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد.

و عمليات "التوريق" تعنى ببساطة قيام البنوك بتحويل ضمادات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة، وهذه القروض الجديدة تقوم بنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا، واستمرار هذه العملية يدخل البنوك دوامة القروض المستمرة وحلقة غير مفرغة من الافتراض حتى تعجز عن السداد.

د. تدهور الاقتصاد الأمريكي: شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الثمانى الأخيرة تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشرى تتزايد يوماً بعد يوم. ونورد فيما يلى بعض الأرقام التي توضح مدى تدهوره : تراجع فائض الميزانية العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2007/2008 !!! (من المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري).

- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و 3% سنوياً.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة قبل الأزمة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.
- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثمانى الأخيرة إلى حوالي 5,5% بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي .%4
- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007/2008 حوالي 850 مليار دولار.
- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ حوالي 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2007/2008.
- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم، فقد بلغت صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة عام 2007/2008 حوالي 3 تريليون دولار.

ذ. ظهور وتنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها "المشتقات Derivatives" والتعامل بالهامش Margin Trading والمشتقات - كما هو معروف - تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل واطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقة، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها "المستقبلات Futures" و "الخيارات Options" و "المبادلة Swaps" أما التعامل بالهامش - كما هو معروف - فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الافتراض أي التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية. وحينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضاً يفترضون من أجل التعامل في البورصات).

2-1- تداعياتها:

شهدت بورصة نيويورك خسائر فادحة وإنخفض مؤشر داوجونز وغيره من المؤشرات الرائدة على نحو غير مسبوق وهو الأمر الذي حطم فيه الإضطراب المالي الأمريكي ثقة المستثمرين في سلامه الاقتصاد. وأعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه، ويعتبر هذا الأخير أكبر ضامن أمريكي لأوراق الرهونات المالية، وقد انخفضت قيمته السوقية 94% عقب خسائر قياسية في الإستثمارات المرتبطة بالرهونات من جهة أخرى، كما أن بنك "ميريل لينش"، وهو منافس لبنك ليمان وثالث أكبر بنك إستثماري أمريكي، قد أبرم صفقة قيمتها 50 مليار دولار لبيع نفسه لبنك "أوف الولايات المتحدة الأمريكية" تحت ضغوط من منظمي السوق. كما أن المجموعة الأمريكية الدولية "إيه أي جي" ، التي تعد ثاني أكبر

شركة تأمين أمريكية، وهي العملاق المالي الثاني الذي تضرر من أزمة سوق المال . قد رفضت صفحه أسهم خاصة لها وطلبت العون من بنك الإحتياطي الفيدرالي وكذلك الحال بالنسبة لبنك واشنطن "مينويثوال" الذي أعلن إفلاسه .

وكل هذه العوامل أثرت بالسلب على الاقتصاد الأمريكي بصفة عامة حيث انه دخل في حالة من الركود والكساد، إضافة إلى التأثير العالمي لهذه الأحداث على القطاعات المالية- البنوك وشركات التأمين والبورصات- في مختلف أنحاء العالم.

أ- الإنهاير الأول للبورصات تبعه إنهاير للكيانات المالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وفقاً لنظرية الدومينو . وذلك نظراً لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستمرة في الاقتصاد الأمريكي . وأغلب من حقق خسائر في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية حاول تعويضها في الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقل العدوى لهذه الأسواق لتشهد مرحلة من الإنهايرات المتتالية موازية لما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية.

ب- انعكست أيضاً أزمة الإنتمان على تراجع معدلات النمو في كثير من الدول المتقدمة، ورغم قيام البنوك المركزية في العديد من الدول الكبرى ببعض سيولة في محاولة لتخفيف حدة أزمة الإنتمان فإن معدلات الإنتمان قد استمرت في التراجع .

ت- هناك دول كبيرة تعتمد في نشاطها التصديري على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وقد انتقل الأثر السلبي إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكي على صادرات تلك الدول. وقد عزز من الأثر السلبي على الدول الأوروبية إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار. مما زاد من خطورة الأزمة المالية .

ث- انخفاض سعر النفط العالمي من حوالي 190 دولار للبرميل إلى حوالي 99 دولار اي بنسبة انخفاض اكثرب من 90 %، كما خسرت البلدان التي تمتلك صناديق سيادية ومنها دول الخليج التي تستثمر في أوروبا وأمريكا.

2- مدى قدرة المصادر الإسلامية على تجنب آثار الأزمة المالية العالمية:

منذ بداية الأزمة ظهرت العديد من الدراسات والتقارير التي تبين ان المصادر الإسلامية لم تتأثر سلباً بالأزمة كما هو الحال مع المصادر التقليدية وخصوصاً في الفترة الأولى ، ويعود السبب في ذلك الى ان المصادر الإسلامية لم تتعامل بالفائدة ولا تتاجر بالدين وهذا ما يعطيه ميزة على المصادر التقليدية، لأنها تتاجر بما تملك فعلاً من اصول مادية وهذا ما يجعلها بمنأى عن تأثيراتها، الا ان المصادر الإسلامية ليست محمية بالكامل.

وقد اشارت دراسة لصندوق النقد الدولي بان المصادر الإسلامية اظهرت قدرة اكبر على تجاوز آثار الأزمة، في هذه الدراسة تم مقارنة تأثيرات الأزمة على الربحية والاقرارات ونمو الاصول المالية في المصادر الإسلامية والتقاليدية. وتؤكد الدراسة بان المصادر الإسلامية كانت افضل من التقليدية في تحمل آثار الأزمة المالية، وانها لم تؤثر سلباً على ربحيتها في 2008، وبشكل خاص فان محافظتها الاستثمارية الاصغر والرافعة المالية الادنى والتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية، والذي يمنعها من التمويل او الاستثمار في نوع الادوات المالية التي اثرت سلباً على منافسيها من المصادر التقليدية قد ساعدتها على تحجيم التأثير السلبي للأزمة على المصادر الإسلامية.

ان نمو الإنتمان وحجم الاصول لدى المصادر الإسلامية كان اقل تقدير ضعف مثيله لدى المصادر التقليدية، وتفسر الدراسة هذا النمو بحالة الملاءة المالية لهذه البنوك والتي اقرضت الجزء الاكبر من محفظتها الى قطاع الاستهلاك والذي لم يتاثر كثيراً بالأزمة المالية كما هو الحال في القطاعات الأخرى. وهكذا ساهمت المصادر الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي خلال فترة الأزمة.

وقد ايدت دراسة اخرى لصندوق النقد الدولي افضلية المصادر الإسلامية على مقاومة آثار السلبية للأزمة المالية والذي عزته الى الحجم الاكبر لاحتياطيات رأس المال والسيولة بالمقارنة مع المصادر التقليدية، اضافة الى دور تقاسم المخاطر في العقود المطابقة للشريعة والتي تعزز الحماية لدى المصادر الإسلامية لانها قادرة على تمرير الخسائر الى المستثمرين.

اظهر مسح قام به بنك HSBC ومجلة THE BANKER MAGAZINE سنة 2004 ان الاصول العائدة للمصادر الإسلامية وكذلك المصادر التقليدية التي لديها منافذ اسلامية قد ارتفعت بنسبة 84 % لتصل قيمتها الى 288 مليار دولار سنة 2004، بعد ان كانت 934 مليار دولار في سنة 2002، وهذا مختلف كثيراً عن حال المصادر التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في اصولها 9.2%.

لم تتأثر المصادر الإسلامية كثيراً مقارنة بالبنوك التقليدية في اوروبا وامريكا كونها لم تستثمر في المشتقات المالية الخطيرة والتي كانت مسؤولة عن تفجير الأزمة وانها مرتقبة ارتباطاً شديداً مع الاقتصاد الحقيقي، كونها تستهدف من خدمات المالية تساعد المنتجين الصغار والمستثمرين للحصول على التمويل وهذا يمثل جانباً اجتماعياً بها (دراسة JEMMA DIDI & Maher Hasen) لكن من جهة اخرى واجهت المصادر الإسلامية حسب نفس الدراسة خسائر اكبر من خسائر المصادر التقليدية عندما بدأت تأثيرات الأزمة تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي، ذلك ان تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي اثر مباشره عليها، اضافة الى انه مظاهر الضعف في بعض المصادر الإسلامية قاد الى انخفاض كبير في الربحية بالمقارنة مع المصادر التقليدية.

3- اثارازمة المالية العالمية على المصادر الاسلامية:

أقرت منظمات ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي وميريل لينش ومؤشرات داو جونز الإسلامية إلى أن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثراً بالأزمة المالية، ذلك أن جوهر الأسباب المؤدية للإعصار المالي هو التوسيع في منح الائتمان والمتجارة بالقروض وخلق الودائع بنسب مفرطة والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والماراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية ولا تتسع وتصنيفها الائتماني . في حين تقوم المؤسسات المصرفية والتمويلية الإسلامية على حظر المتجارة بالقروض واعتماد مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين البنك والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة، وتخيي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعلها أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمة، بل أتاحت الأزمة فرصاً استثمارية للمصادر الإسلامية عزّتها عودة الأموال العربية المهاجرة.

هل معنى ما سبق إن المصادر الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الحالية ؟

لقد ألت الأزمة بظلالها على العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، في ظل سيادة العولمة وهو ما جعل اقتصادات الدول الإسلامية تتأثر بالأزمة وتداعياتها، خاصة منها التداعيات الناجمة عن انهيار بعض البنوك الغربية الكبرى مما جعل البنوك الإسلامية أمام تهديدات الأزمة، فلقد أشار تقرير "التمويل الإسلامي بين أسعار النفط والأزمة العالمية" الصادر عن وكالة "موديز"¹ لخدمات المستثمرين إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست بمنأى عن مخاطر هذه الأزمة، تواجه تحديات تتعلق بقلة السيولة وأنظمة إدارة السيولة، وتراجع أسعار الأصول، وتدهور نوعية الأصول على غرار ما واجهته المصادر التقليدية.

وطالما أن المصادر الإسلامية قد تأثرت بالأزمة فيما ترى ما هي أوجه التأثر، وهل هي إيجابية أم سلبية ؟ وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

3-1- الآثار الإيجابية:

أ- إن أول اثر إيجابي في جانب المصادر الإسلامية هو إقرار العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر الإقرار بصحّة هذه المبادئ إلى الدعوة إلى الأخذ بها.

وقد لاقت المصادر الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن 2009، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية) . كما أن هذه الأزمة عجلت بفتح الكثير من الأسواق الأوروبية التي كانت مغلقة أمام صناعة الصيرفة الإسلامية ومن أهمها السوق الفرنسية حيث دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المالي في فرنسا، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا)، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إنّ النظام المالي الذي يعتمد على قواعد مستمدّة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.

ب- أصبح ينظر إلى المصادر الإسلامية على أنها جزء من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية ، وبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية ، إلا أن معدلات نموها متزايدة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (%)24 و استثماراتها بنسبة (%)23 وودائعها بنسبة (%)26 ، وقد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للأزمة المالية العالمية وليس الحل بأكمله ، وهي الأقل تأثراً بالأزمة العالمية وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية ، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصادر الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذا الأزمات ، ومن ثم فإن دخول المصادر الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة ، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها .

ج- تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المالي الإسلامي بشكل خاص، و تظهر البيانات المنشورة انه لا يكاد يمر شهر من الاشهر الماضية إلا و فيه مؤتمر أو ندوة أو منتدى أو ورشة عمل تبحث في العمل المالي الإسلامي ، وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهد من قبل والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المالي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل إن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من المصادر الإسلامية تقع في دول غير

* هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، و تملك خدمة موديز للمستثمرين: Moody's Investors Service Corporation و التي تقوم بالبحوث الاقتصادية و التحليلات المالية و تقييم مؤسسات خاصة و حكومية من حيث القوة المالية و الائتمانية. و تسيطر مؤسسة موديز على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم

إسلامية، والأكثر غرابة أن نجد أن لندن وباريس تتنافسان لتكوناً مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، وقد أصدرت بريطانيا في عام 2004 نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي.

إنّ هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقديم للعالم نموذج أعمالها بدليلاً عن المصرفية التقليدية وهي مطالبة بتوضيح هذا النموذج عن طريق عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة مع تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في ضوء هذه الأسس والمبادئ ، كما أن هذه الأزمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة لتنشيط أعمالها وتتوسيع أسواقها عبر فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المعاملين معها.

د- ازدياد وداعم المصادر الإسلامية عقب الأزمة متاثرة بعدة عوامل أهمها :

- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصادر التقليدية إلى المصادر الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصادر التقليدية.
- افتتاح كثير من المصادر الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.
- افتتاح بعض المصادر التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب ، واتش اس بي سي ، ودوتشيه بنك) ، والبعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.
- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا.

هـ - تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة وال المجالس المحلية، وهذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بدليلاً كاملاً للمصرفية التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار و تعد مالياً من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة، وكذلك دول الخليج إضافة من بريطانيا واليابان وتايلاند إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها.

وـ- مقارنة مع نظيرتها التقليدية فإن تأثير الأزمة على المصادر الإسلامية كان أقل رغم أن الأزمة المالية العالمية أضرت بأداء جميع البنوك على حد سواء، فقد شهدت جميع البنوك تراجعاً ملحوظاً في أدائها. إضافة إلى تهادي معدل العائد العام على حقوق المساهمين للبنوك الإسلامية بنحو 33.5% من 13.8% في عام 2006 إلى 6.55% في عام 2008.

وأظهرت الدراسة أنه في حال تم الأخذ بالعائد على حقوق المساهمين في كل مجموعة على حدة، قد انخفض بـ 90.34% و 32.34% للبنوك التقليدية الخالصة والبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية على الترتيب خلال نفس الفترة 2006 - 2008، وأن حدة الانخفاض تكون باختلاف نوع البنك.

كما أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشرى نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول 3.09% للبنوك الإسلامية عام 2006 مقارنة بـ 9.21% للبنوك التقليدية و 7.23% للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وفي عام 2008 حافظت البنوك الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8% مقارنة بـ 10.3% للبنوك التقليدية و 8.5% للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

وتقارن الورقة النظامية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الأداء الريحي والتعرض للمخاطر والسيولة، ويستخدم البحث قاعدة معلومات تحتوي على 45 بنكاً إسلامياً خالصاً، و26 بنكاً تقليدياً خالصاً، و30 بنكاً تقليدياً بنافذه إسلامية موزعة على 16 دولة مختلفة. وبينت نتائج البحث أن كل البنوك شهدت دون استثناء خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضاً ملحوظاً في الأداء الريحي، وأن البنوك الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالبنوك الأخرى، وبخاصة عام 2008، إلى جانب أن البنوك التقليدية عانت أكثر من غيرها من انخفاض في حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية.

وكشف تقرير القدرة التنافسية للتمويل الإسلامي للعام 2009-2010 بأنه لا تزال معدلات الربحية المسجلة للمصارف الإسلامية أعلى بصفة عامة من معدلاتها في المصادر التقليدية ولاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر خمسة مصارف تقليدية في قطر 3.2% في العام 2008، في حين بلغ 5.9% لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية. غير أن ربحية المصادر الإسلامية سجلت انخفاضاً أكثر حدةً من المصادر التقليدية، مما أدى إلى تقلص الفجوة بينها وبين المصادر التقليدية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف إسلامية في الإمارات العربية المتحدة 2.7% في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.8% ليصل

إلى 1.9 % في العام 2008، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول لأكبر ثلاثة مصارف تقليدية في الإمارات العربية المتحدة 1.8 % في العام 2007 وانخفض بمقدار 0.3 % فقط ليصل إلى 1.5 % في العام 2008.

وفقاً للبيانات المالية السابقة يتضح أن البنوك الإسلامية تتمتع فعلياً بمستويات رسمية أعلى، حيث ترتفع معدلات كفاية رأس المال في تلك البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة). كذلك فإن البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر من البنوك التقليدية، الأمر الذي يجعل تلك البنوك أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل، من ناحية أخرى فإن مبدأ المشاركة الذي يشكل أساس عمل البنوك الإسلامية في الأدوات المتواقة مع الشريعة (على الأقل من الناحية النظرية) يمكن البنوك الإسلامية من أن تحول جانباً من الخسائر إلى المستثمرين في تلك البنوك في حال وقوع تلك الصدمات.

هذا وأكد تقرير مالي، أن المصارف الإسلامية في الخليج لم تكن بمنأى عن تأثير الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، حيث انخفض الأداء المالي لقطاع المصارف الخليجية الإسلامية بنسبة 28.02 % خلال عام 2009 وصولاً إلى 3.14 مليار دولار، مقابل 4.36 مليار دولار عام 2008 أي بنسبة تراجع 38 %.

2-3- الآثار السلبية:

كما ذكرنا سابقاً أن الآثار التي لحقت بالمصارف الإسلامية نوعان والآثار السلبية يمكن إيجازها في下 التالي :

أ- تأثرت المصارف الإسلامية بالركود الذي حصل للبلدان التي تتواجد فيها أنشطتها جراء الأزمة، فقد مر الاقتصاد العالمي بمنعطف حرج، حيث ينحصر بين طلب شديد البطء في كثير من الاقتصادات المتقدمة وتضخم متزايد في جميع أنحاء العالم، لاسيما الاقتصادات النامية. واقر صندوق النقد الدولي، في تقريره لسنة 2009، أن الاقتصاد العالمي تراجع بنحو 6% في الربع الرابع من 2008 والربع الأول من 2009 . وهذا التباطؤ أثر بشكل كبير على أسواق الائتمان العالمية .والصناعة المالية الإسلامية ليست بعيدة عن ذلك، إذ تتعرض لمخاطر السوق والائتمان والسيولة والتشغيل والغطاء القانوني بالقدر نفسه التي تتعرض له نظيرتها التقليدية. فقد أظهرت الإحصائيات التي ظهرت في عام 2009، أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة.

ب- انخفاض أصول المصارف الإسلامية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي، فقد ذكرنا سابقاً عند الحديث عن الآثار الإيجابية للازمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي ، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية و الودائع الادخارية و الودائع المخصصة، وقد أظهرت بيانات الاستثمار في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما تأثرت أيضاً حقوق الملكية و خاصة الأرباح المحتجزة و الاحتياطيات.

ج- إن النفط كسلعة إستراتيجية يعتبر الممول الرئيسي لمشاريع عديدة ينفذها القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن أهم مصادر الدخل بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج. ومع الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للبرميل بشكل لم يتوقعه أحد خلال الأزمة، أثر ذلك من دون شك على أداء المصارف الإسلامية خاصة أنه كان بمنزلة القائد الرئيسي لطفرة هذه الصناعة .

د- أغلب أسهم المصارف الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية أمثل لندن ونيويورك. وقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والملع الذي رافق موجات البيع العشوائي .وكانت الأسهم المكافحة للشريعة أكثر تضرراً من نظيرتها التقليدية، والدليل خسارة Titans Index مؤشر داو جونز العالمي للشركات الإسلامية حوالي 7.39 % من قيمته في بداية الأزمة، في حين لم يخسر مؤشر داو جونز للشركات التقليدية، والذي يقيس أداء أكبر 50 شركة تقليدية، إلا 6.31 % من قيمته في الفترة نفسها. أما مؤشر داو جونز للشركات الخليجية الإسلامية DJIM GCC Index فيهبط 12.77 %، مقابل انخفاض 11.94 % لمؤشر الأسهم الخليجية التقليدية.

هـ انخفاض قيمة الأصول العينية للمصارف الإسلامية ، فكما هو معروف فإن المصارف الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من المصارف التقليدية خاصة الأصول العقارية ، وقد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول المصارف الإسلامية وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المصارف الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني ، و انخفضت قيمة هذه الأصول مع هبوط الأسواق، الأمر الذي أدى بتلك البنوك إلىأخذ مخصصات مواجهة خسائر محتملة في تقييم الاستثمارات، بالإضافة إلى خسائر محتملة قد تنتج عن عدم السداد لبعض الحاصلين على تمويلات منها، الأمر الذي أدى إلى انخفاض صافي دخل البنوك الإسلامية التجارية بشكل ملحوظ ليسجل أدنى انخفاض له بالتاريخ . وبنسبة 32 % - نهاية 2009 .

و- في ظل انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية ، وزيادة المخاطر المحتملة ، واستمرار الأزمة فان المصارف الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فاثر ذلك أيضا على أرباحها كما اثر على احتياطياتها ، كما أن تعذر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل المصارف الإسلامية تقطع مزيداً من المخصصات.

- ز- انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :
 - انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .

- انخفاض حجم الخدمات المصرافية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات .

- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، وقد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة 16%.

ح- أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لأنخفاض الدخول تأثراً بالأزمة.

ط- ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة لإعادة هيكلة الأنشطة ومن ثم هيكلة الإيرادات والمصروفات، وبالذات ارتفاع تكاليف تأهيل اليد العاملة التي تحتاج إلى تأهيل في الجانب المصرفي والجانب الشرعي.

ي- انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لأنخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً .

ك- تكدس السيولة لدى بعض المصارف الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة.

- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .

- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات .

- انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس .

ل- اضطرار المصارف الإسلامية لإعادة هيكلة إيراداتها واستخداماتها من عدة أوجه أهمها :

- إعادة هيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الداخل .

- إعادة هيكلة بين الأوعية الاستثمارية في الخارج .

- إعادة هيكلة بين العملات الأجنبية والعملات المحلية، وكذلك بين أنواع العملات الخارجية.

- إعادة هيكلة بين حجم الاستثمار في الداخل وحجم الاستثمار في الخارج .